



**موجــز الظرفيـــة الاقتصادية خلال الفصل الرابع من 2021**

**وتوقعات الفصل الأول من 2022**

بعد تحسنه بنسبة 7,8٪ في الفصل الثالث من 2021، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الوطني نموا يقدر ب 4,9٪، خلال الفصل الرابع، مدعوما بتحسن القيمة المضافة الفلاحية ب 19,1٪ وارتفاع الأنشطة غير الفلاحية بنسبة تقدر ب 2,9٪، حسب التغير السنوي. ومن المرجح أن تحقق القيمة المضافة غير الفلاحية نموا يقدر ب 3,4٪، خلال الفصل الأول من 2022، فيما ستشهد الأنشطة الفلاحية انخفاضا يقدر ب 4,5٪. وعلى العموم، ينتظر أن يتطور الاقتصاد الوطني بنسبة 2,8٪، عوض 1+٪ خلال الفصل الأول من 2021.

**تباطؤ الاقتصاد العالمي خلال الفصل الرابع من 2021**

يرتقب أن يشهد الاقتصاد العالمي بعض التباطؤ في وتيرة نموه، خلال الفصل الرابع من 2021، متأثرا بانخفاض العرض من السلع، وذلك بالموازاة مع قلة المدخلات المستعملة في الإنتاج الصناعي وارتفاع معدلات التضخم التي ستؤثر على تكاليف الإنتاج وانخفاض القدرة الشرائية للأسر. حيث يرجح أن يساهم تدهور الحالة الوبائية من خلال ظهور المتحور الجديد أميكرون في تقليص الطلب على الخدمات وخاصة المطاعم والفنادق والنقل.

بدورها ستشهد المبادلات التجارية العالمية للبضائع بعض التباطؤ، خلال الفصل الرابع من 2021، في ظل تراجع مبادلات البلدان الناشئة وذلك بالموازاة مع اضطراب حركة الموانئ واستمرار الصعوبات في إنتاج بعض السلع كالسيارات وأشباه الموصلات. وفي ظل ذلك، يرتقب أن يحقق الطلب العالمي الموجه نحو المغرب زيادة تقدر ب 3,6٪، بعد ارتفاعه ب 8,1٪ خلال الفصل السابق.

وعلى صعيد أسواق المواد الأولية، يرتقب أن تواصل الأسعار ارتفاعها خلال الفصل الرابع من 2021، وخاصة أسعار الغاز الطبيعي والفحم الحجري والنفط، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النقل البحري والضغوطات على العرض. بحيث يرتقب أن ترتفع أسعار نفط بحر الشمال بنسبة 80٪، مقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة، لتصل إلى 80 دولارًا للبرميل في المتوسط. كما ستعرف أسعار المعادن الخام، وخاصة الألمنيوم والزنك والنحاس زيادة بنسبة 38٪، حسب التغير السنوي، فيما يرتقب أن ترتفع أسعار المنتجات الزراعية بنسبة 20٪ (خاصة الحبوب والزيوت والقهوة والسكر). وفي هذا السياق، يتوقع أن يصل معدل التضخم إلى 4,5+٪ في منطقة الأورو و 6,3+٪ في الولايات المتحدة، بدلاً من 0,3ـ٪ و 1,2+٪ على التوالي، خلال نفس الفترات من العام السابق.

**تحسن نسبي للمبادلات الخارجية الوطنية في ظل تصاعد الأسعار العالمية**

على المستوى الوطني، من المنتظر أن تشهد قيمة الصادرات زيادة تقدر ب 24٪ خلال الفصل الرابع من 2021، مستفيدة من ارتفاع الأسعار عند التصدير ومن تحسن الطلب الخارجي عليها. بحيث يرجح أن تحقق صادرات الفوسفاط و مشتقاته و الصناعات الكهربائية و الالكترونية والمواد الفلاحية والغذائية، وبحدة أقل السيارات، نموا ملموسا. كما ستعرف صادرات قطاع الطائرات بعض التحسن بالموازاة مع انتعاش قطاع الطيران العالمي والأوروبي، بعد الانخفاض الحاد الذي شهده خلال سنة 2020.

ومن المرجح أن ترتفع قيمة الواردات بنسبة تقدر ب 26٪ خلال الفصل الرابع من 2021، بسبب ارتفاع الأسعار عند الاستيراد وخاصة أسعار المواد الأولية، وارتفاع الطلب بعد تقلصه خلال سنة 2020. حيث يرتقب أن تتضاعف مشتريات المنتجات الطاقية، في ظل ارتفاع الكميات المستوردة من الوقود والفيول والغاز والمواد الطاقية الأخرى. وباستثناء واردات المواد الطاقية، ينتظر أن ترتفع مشتريات المنتجات نصف مصنعة والمواد الخام، وبحدة أقل، مواد التجهيز الصناعية والسلع الاستهلاكية كالسيارات السياحية والأدوية والمواد الصيدلية الأخرى.

**استمرار تعافي الانشطة الاقتصادية**

من المنتظر أن يشهد الاقتصاد الوطني، خلال الفصل الرابع من 2021، تحسنا ملموسا ليحقق نموا يناهز 4,9٪، حسب التغير السنوي. و يعزى هذا التحول بالأساس إلى ارتفاع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة تقدر ب 19,1٪، وارتفاع الأنشطة غير الفلاحية ب 2,9٪، بحيث سيشهد القطاع الثالثي ارتفاعا ملحوظا، ليساهم ب 1,5+ نقط في نمو الناتج الداخلي الخام، مدعوما بانتعاش أنشطة التجارة والخدمات العمومية. كما يرتقب أن يواصل القطاع الثانوي تطوره ولكن بوتيرة أقل من الفصل السابق ليساهم ب 0,8+ نقطة، حيث يتوقع أن تشهد الصناعات التحويلية زيادة تناهز 2,4٪، عوض 4+٪ في الفصل السابق. في المقابل، ستشهد أنشطة البناء ارتفاعا يقدر ب 6,7٪، عوض 17,6+٪ في الفصل السابق.

أما قطاع المعادن فينتظر أن تشهد قيمته المضافة انخفاضا يقدر ب 4,4٪ خلال الفصل الرابع من 2021، عوض 5,5+٪، خلال الفصل السابق. حيث سيشهد استخراج الخامات المعدنية بعض التراجع، وذلك في ظرفية تتميز بارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية. في المقابل، يرجح أن يشهد قطاع الكهرباء نموا يقدر 3,6٪، عوض 3,8٪ في الفصل السابق، مدعومة بتحسن إنتاج كهرباء وحدات المكتب الوطني للكهرباء ووحدات إنتاج الطاقة المتجددة.

ويتوقع أن يحافظ قطاع الفلاحة على ديناميكيته، خلال الفصل الرابع من 2021، ليحقق ارتفاعا يقدر ب 19,1٪ عوض 17,7+٪ خلال الفصل السابق. كما ستشهد صادرات المواد الفلاحية الطرية بعض التحسن وخاصة الطماطم والخضر والفواكه الطرية. كما يرتقب أن يتحسن الإنتاج الحيواني، وخاصة الدواجن. حيث يرتقب أن يعرف إنتاج اللحوم البيضاء نموا يقدر ب 20٪، حسب التغير السنوي.

**تحسن الطلب الداخلي**

يتوقع أن يواصل الطلب الداخلي انتعاشه، خلال الفصل الرابع من 2021، بعد تقلصه خلال السنة الفارطة، بحيث ستعرف نفقات الأسر الموجهة نحو الاستهلاك ارتفاعا يقدر ب 2,4٪، عوض 5,8+٪ في الفصل السابق. كما سيحقق الاستهلاك العمومي ارتفاعا يناهز 11,2٪، خلال نفس الفترة، عوض 5,2+٪ في الفصل السابق، وذلك بالموازاة مع تطور نفقات التسيير في الإدارة العمومية. في المقابل، يرجح أن يواصل الاستثمار الخام تحسنه، ليحقق ارتفاعا يقدر ب 8,1٪، وذلك بالموازاة مع ارتفاع الاستثمارات في البناء والاشغال العمومية.

**ارتفاع في وتيرة اسعار الاستهلاك**

من المرتقب أن تشهد أسعار الاستهلاك زيادة تقدر ب 2.4٪ حسب التغير السنوي، عوض 1,4+٪ خلال الفصل السابق. وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية (2.6+٪، عوض 0,5+٪ خلال الفصل السابق)، وكذلك إلى ارتفاع أسعار المواد غير الغذائية (2.3+٪، عوض 1.8+٪، خلال الفصل السابق). ويرجع تطور أسعار المواد الغذائية إلى الزيادة التي شهدتها الأسعار العالمية للمواد الأولية الغذائية، خاصة الزيوت النباتية والحبوب. أما بالنسبة لأسعارالمواد غيرالغذائية، فإن ارتفاعها يعزى إلى الزيادة الأخيرة في أسعار المواد الطاقية، بالإضافة إلى تسارع أسعار المواد المصنعة، بعد تباطؤها في سنة 2020.

في المقابل، يرجح أن يعرف معدل التضخم الكامن، والذي يستثني الاسعار المقننة والمواد ذات السعر المتقلب، استمرارا في تصاعده ولكن بوتيرة أكبر حيث سيسجل زيادة تقدر ب 2.8٪ في الفصل الرابع من سنة 2021، ليحقق أعلى مستوى له منذ ما يقرب 13 سنة. ويعزى هذا الارتفاع إلى تسارع أسعار المواد الغذائية باستثناء الطرية (ليساهم ب 1,3+ نقطة)، وبدرجة أقل، إلى ارتفاع أسعار الخدمات (0,9+ قطة) والمواد المصنعة (0,6+ نقطة).

**استمرار تراجع أسعار الفائدة**

من المنتظر أن تحقق الكتلة النقدية، خلال الفصل الرابع من 2021، زيادة تقدر ب 6,5٪، حسب التغير السنوي، عوض 7,4+٪ في الفصل السابق. حيث ستشهد حاجيات السيولة البنكية بعض التقلص، وذلك بالموازاة مع انخفاض تداول النقود الائتمانية وتحسن الموجودات من العملة الصعبة بنسبة 4,3٪. في ظل ذلك، يتوقع أن يقلص البنك المركزي من تدخلاته في تمويل حاجيات البنوك. في المقابل، ينتظر أن تشهد القروض الموجهة للإدارة المركزية بعض التسارع في وتيرتها، موازاة مع ارتفاع مديونية الخزينة بنسبة تقدر ب 5,16٪، حسب التغير السنوي.

ويرجح أن تواصل القروض المقدمة للاقتصاد تطورها لتحقق زيادة تقدر ب 15,٪، خلال الفصل الرابع من 2021، عوض 5,5+٪ في الفصل السابق، وذلك في ظل ارتفاع القروض الموجهة لخزينة المقاولات و لاستهلاك الأسر. في المقابل، يرتقب أن تستقر أسعار الفائدة بين البنوك في حدود 1,5٪، خلال الفصل الرابع من 2021، وهو نفس سعر الفائدة التوجهي لبنك المغرب. كما يرجح أن تواصل أسعار فائدة سندات الخزينة تراجعها مقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة، حيث ستنخفض أسعار فائدة سندات الخزينة لسنة و لخمس سنوات ولعشر سنوات ب 26 و 19 و27 نقط أساس، على التوالي. بدورها ستشهد أسعار الفائدة الائتمانية انخفاضا يقدر ب 27 نقط أساس، في المتوسط.

**تباطؤ وتيرة ارتفاع مؤشرات البورصة**

يتوقع أن يشهد سوق الأسهم بعض التباطؤ في وتيرته، خلال الفصل الرابع من 2021، وذلك بعد التحسن الملموس الذي حققه خلال الفصول الثلاثة الأولى والذي يرجع جزء منه إلى التعديل الميكانيكي بعد الانخفاض الحاد الذي شهدته معظم أسهم الشركات المدرجة في البورصة خلال سنة 2020 بسبب تداعيات الأزمة الصحية. وعلى العموم، يتوقع أن يشهد كل من مؤشري مازي ومادكس ارتفاعا بنسب تقدر ب 18,3٪ و 6,17٪، على التوالي، حسب التغير السنوي، بعد ارتفاعهما ب 32٪ و 32,1٪، في الفصل السابق. وبالموازاة مع ذلك، يرجح أن تتحسن رسملة البورصة ب 18,1٪، حسب التغير السنوي، مدعومة بارتفاع قيمة جزء كبير من أسهم الشركات المدرجة، وعلى الخصوص أسهم صناعات الصيدلة والورق وقطاع الهندسة والتجهيزات الصناعية وقطاع الكيمياء وقطاع توزيع المحروقات. في المقابل، ينتظر أن تشهد مبيعات الأسهم تحسنا يناهز 29,8٪، مقارنة مع نفس الفترة من السنة الفارطة.

**تباطؤ الاقتصاد الوطنيي خلال الفصل الاول من 2022**

من المنتظر أن يستمر الاقتصاد العالمي في تطوره، خلال الفصل الأول من 2022، لكن بوتيرة أقل وذلك في ظل وجود تناقضات جهوية وقطاعية. كما سيظل مرتبطا بتطور الوضعية الوبائية وتقدم الحملة التلقيحية عبر العالم وكذلك الإجراءات الاحترازية المتخدة وتدابير السياسات الاقتصادية المعلنة في العديد من البلدان. في المقابل، يتوقع أن تستمر الضغوطات التضخمية الناتجة عن ارتفاع أسعار المواد الأولية والنصف مصنعة، بالموازاة مع تطور القدرات الإنتاجية واستقرار تكاليف الإنتاج. في المقابل، ستحافظ المبادلات التجارية العالمية على تطورها مدعومة بارتفاع مبادلات البلدان المتقدمة والناشئة. وفي ظل ذلك، سيحقق الطلب العالمي الموجه إلى المغرب زيادة بنسبة 2,4٪، حسب التغير السنوي.

ويتوقع أن يواصل الطلب الداخلي تحسنه، ولكن بوتيرة أقل من الفصل السابق، حيث ستشهد نفقات الأسر الموجهة نحو الاستهلاك بعض التباطؤ. فيما سيعرف الاستهلاك العمومي نموا يناهز 4,5٪، خلال نفس الفترة، بالموازاة مع تطور النفقات العمومية. بدوره سيحافظ الاستثمار الخام على ديناميكيته ليحقق زيادة تقدر ب 7,8٪، بفضل ارتفاع الاستثمار في قطاعات الصناعة والبناء.

في ظل ذلك، ينتظر أن تعرف الأنشطة غير الفلاحية نموا يقدر ب 3,4٪، خلال الفصل الأول من 2022. ويرجح أن يواصل القطاع الثالثي تحسنه، مدعوما بانتعاش أنشطة التجارة والنقل، ليساهم بما قدره 1,6+ نقط في نمو الناتج الداخلي الخام. كما يتوقع أن تواصل كل من الصناعات التحويلية وأشغال البناء والترميم وإنتاج الكهرباء تحسنها مقارنة مع نفس الفترة من السنة السابقة.

ومن المرتقب أن تشهد القيمة المضافة الفلاحية تراجعا ملموسا مقارنة مع السنة الفارطة، بالموازاة مع الظروف المناخية الخريفية غير الملائمة والتي ميزت انطلاقة الموسم الفلاحي 2021/2022. حيث يرتقب أن يشهد الإنتاج النباتي بعض التراجع مقارنة مع الموسم الفارط. فيما ستواصل أنشطة القطاع الحيواني تطورها الإيجابي، ولكن بوتيرة متواضعة، وذلك بالموازاة مع استمرار انتعاش إنتاج اللحوم البيضاء. وعلى العموم، وباعتبار إنتاج للحبوب منخفض بنسبة 9٪ من متوسط الخمس سنوات الأخيرة ، يرجح أن تحقق القيمة المضافة انخفاضا يقدر ب 4,5٪، حسب التغير السنوي.

وعلى العموم، وباعتبار ارتفاع القيمة المضافة غير الفلاحية بنسبة تقدر ب 3,4٪، يتوقع أن يشهد الاقتصاد الوطني زيادة تناهز 2,8٪، في الفصل الأول من 2022، عوض 1+٪، خلال نفس الفترة من 2021.